الجمعية المغربية للمكونين
بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين

الرباط 27 يونيو 2013

بـــــــــلاغ

عرفت عملية إرساء المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين هذه السنة، مجموعة من الاختلالات سببها الأساس تأخر صدور النصوص التشريعية والقرارات التنظيمية لهذه المراكز.

وحين قرُب موعد امتحان التخرج حاولت وزارة التربية الوطنية سد الفراغ التشريعي الذي خلفه هذا التأخر بالعمل على إصدار مذكرات تنظيمية، حضَّرت لها من خلال سلسلة من الاجتماعات شارك فيها ممثلون عن كل المراكز وعن جميع التخصصات المُدرَّسة فيها، حسب التواريخ الآتية: 06 ماي 2013 و 23 ماي 2013 و31/30/29 ماي 2013 و لقاء التصديق في 10 يونيو 2013.

أجمع المشاركون في كل اللقاءات التي تم عقدها لهذا الغرض على المبادئ التالية، والتي دونت في مختلف التقارير ومشاريع المذكرات المنجزة:

1. ضرورة التذكير بأن المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين أحدثت بموجب مرسوم 2.11.672، الذي لابد من احترام مقتضياته ومقتضيات القوانين والنصوص التشريعية التي يحيل عليها.
2. اعتبار عدة التكوين بالمراكز إطارا تعاقديا مرجعيا بين الوزارة والمراكز والأساتذة المتدربين، خاصة بعد صدورها رسميا ونشرها في موقع الوزارة على الأنترنيت في بداية شهر غشت الماضي، هذا في انتظار تفعيل هيكلة المراكز ومجالسها.
3. المشاركة بإعداد توصيف وطني كإطار مرجعي لامتحان التخرج استثناء هذه السنة، على أن يكون التدبير وصياغة المواضيع، جهويا بإشراف إدارات المراكز ومجالس المؤسسات المنتخبة بها، وذلك طبقا للتشريعات المعمول بها في مؤسسات التعليم العالي.

لكن، وعلى الرغم من إجماع أكثر من مائة مكون شاركوا في مختلف محطات التحضير لامتحان التخرج، اختارت الوزارة تبني سياسة " شاورهم وخالف إجماعهم" فاتخذت مجموعة من القرارات المزاجية من أهمها:

1. امتحان مواضيعه موحدة على الصعيد الوطني، وهذا يضعف القدرة على استهداف الجودة لأن التوحيد يعني بالضرورة تقويم ما هو مشترك، والمشترك حد أدنى يُغيِّب إبداعات واجتهادات كل مركز. ناهيك عن أن مجموعة من المواد ستستثنى من الامتحان لأنها لم تدرس في هذا المركز أو ذاك. في التعليم الابتدائي مثلا لن تُقوَّم الأمازيغية ومواد أخرى على الرغم من أن آلاف المتدربين استفادوا من دروسها. وفي إطار مسرحية اعتمدت الوزارة على التمويه بمطالبة المديرين بالإشراف على إعداد مواضيع كل المواد، وفي الاجتماع الأخير تم التركيز على المواد المعممة، في

حين لو كان جهويا كما تم الاتفاق عليه لتم اجتياز كل هذه المواد، لأن أغلب المراكز درَّستْها، وأي إنصاف يتم الحديث عليه بهذه الطريقة؟

2. الأدهى من ذلك أن الفرنسية أصبحت المادة الإجبارية الوحيدة في امتحان تخرج متدربي سلك الابتدائي، أما مادة الامتحان الثانية، فبالإضافة لكون الأمازيغية ملغاة أصلا بذريعة أنها غير معممة، تصبح العربية أقل شأنا من الفرنسية "الإجبارية"، لكون العربية تدخل مع باقي المواد في القرعة لانتقاء مادة الامتحان الثانية (يختبر المتدرب في مادتين بسلك الابتدائي). وهذا يتنافى مع كل المرجعيات التشريعية والتنظيمية للمراكز.

3. فرض الفرنسية إجباريا يلغي مبدأ القرعة بين المواد كما يوجد في دليل التقويم.

4. الإهانة المزمع تنفيذها تتمثل في كون الوزارة أقرت أن الذين سيحرسون امتحان التخرج يجب أن يكونوا من الأكاديميات، وللأسف أن من قرر ذلك لا يعرف ما تنص عليه العدة، فقد وقع الوزير مذكرة تتضمن التوصيف يوجد ضمنه أن الأساتذة المتدربين يسمح لهم بالاستعانة بالتوجيهات التربوية والإطارات المرجعية وكتاب التلميذ والمعجم، بمعنى أن العدة بنيت على تقويم الكفايات وليس المعارف ومن تم ما فائدة حراس من خارج المركز؟

بناء على كل ما سبق، فإن الجمعية المغربية للمكونين:

+ تندد بطريقة التنظيم المرتجلة لامتحان التخرج ضربا للقانون 00.01 وخصوصا المادة 35 منه التي تنيط بمجلس المؤسسة إعداد نظام الامتحانات ومراقبة المعلومات الخاصة بالتكوينات، فعلى الرغم من انتخاب مجالس المؤسسات، فإن الحِجْر مازال عليها مركزيا.

+ ترفض رفضا قاطعا تنظيم مباراة الدخول في شهر غشت الذي يصادف عطلة السادة الأساتذة ، حيث تم إخبار مديري المراكز في الاجتماعيْن الأخيريْن بإمكانية ذلك.

+ تساند وتدعم قرار مجلس التنسيق القطاعي للمكاتب المحلية للنقابة الوطنية للتعليم العالي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بتنظيم وقفة احتجاجية يوم الأربعاء 3 يوليوز 2013 من الساعة 11 إلى 12 زوالا، أمام مقر الوزارة بباب الرواح. وتدعو المشاركين في التوصيف وفي لجن إعداد الاختبار ولجن الرشْح وكل المكونين إلى التوقيع على العريضة الاحتجاجية والمشاركة في الوقفة الاحتجاجية بكثافة للتنديد بمهزلة تنظيم امتحان التخرج ورفض كل التراجعات التي يخطط لها على مستوى المرسوم وعلى مستوى الميزانية التي ستُدبَّر من قبل الأكاديميات كوصي عن المراكز.

إمضاء:

الرئيس

عبد الحفيظ ملوكي